"شمس": شمال الضفة يواجه التطهير العرقي والعالم يصمت

رام الله- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" إن "الصمت الدولي على جرائم الإبادة في مخيم جنين وطولكرم وفي شمال الضفة الغربية بشكل وصمة عار على جبين المجتمع الدولي، وهو بمثابة ضوء أخضر لاستمرار الاحتلال في جرائمه في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي الوقت الذي تستمر فيه آلة الحرب الإسرائيلية بتدمير البنية التحية والمباني السكنية وتهجير المواطنين من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة وبلدات وقرى ومدن شمال الضفة وفرض الحصار والإغلاق عليها واستخدام سياسة التجويع كسلاح من أسلحة الحرب، تصمت دول العالم على تلك الجرائم ولا تحرك ساكنا". كما أدان مركز "شمس" في بيان صحفي "جرائم الاحتلال الوحشية في شمال الضفة الغربية والتي شملت المدن والمخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية، خاصة في محافظات (جنين وطولكرم وطوباس) من خلال الاقتحامات المستمرة وفرض الحصار والإغلاق عليها وتهجير سكانها، إذ صرح رئيس بلدية جنين أن نحو (٥٠٪) من أحياء المدينة لا تصلها المياه والكهرباء والمواد الغذائية بسبب الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى تدمير الشوارع وشبكات المياه والكهرباء في المدينة، وامتدت الجرائم إلى قرى وبلدات المحافظة في قباطية وبرقين وغيرها، إذ قام الاحتلال بفرض منع التجول لمدة (٤٨) ساعة متواصلة على بلدة قباطية، وعمل على تدمير البنية التحتية فيها".

وشدد مركز "شمس" على أن "ما يقوم به الاحتلال في مخيمات شمال الضفة هو مرحلة جديدة من التهجير القسري والتطهير العرقي، إذ بلغ عدد المواطنين الذي تم تهجيرهم من مخيمات (جنين، ونور شمس، وطولكرم) حوالي(٤٠٠٠) مواطن، في سياسة واضحة ومعدة مسبقا لتدمير المخيمات وتهجير سكانها، من أجل تصفية قضية اللاجئين وحق العودة، بعد الحرب التي أعلنها الاحتلال على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وإغلاق مكاتبها ومقراتها في القدس ومنع موظفيها من العمل والحركة، وفرض قيود على عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يقوم الاحتلال باستهداف المخيمات لما تمثله من دلالة سياسية وقانونية لحق العودة للفلسطينيين إلى مدنهم وبلداتهم وديارهم التي هجروا منها بالقوة في العام ١٩٤٨".

واستنكر مركز "شمس" ما قام به رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير حربه يسرائيل كاتس من اقتحام مخيم طولكرم والتصريح من داخل للخيم عن بقاء جيش الاحتلال داخل للخيم بصفة دائمة وأنه لن يسمح لسكان المخيم بالعودة إلى بيوتهم داخل الخيم، وأنه سيفرض واقعاً جديداً وسيبقى جيش الاحتلال في المخيمات بشكل دائم وإقامة مواقع عسكرية في المخيمات، ومهددا في الوقت ذاته بتوسيع هذه العملية العسكرية لتشمل مخيمات ومدن وبلدات أخرى من محافظات الضفة الغربية.

وقال مركز "شمس" في بيانه: إن دخول سلاح الدبابات والمدرعات إلى محافظات شمال الضفة الغربية للمرة الأولى منذ (٢٣) عاماً مؤشر خطير على إنطلاق إجراءات ضم الضفة الغربية بالقوة العسكرية وتدمير الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية، وتنفيذ ما يعرف بخطة الحسم والتي تم إدراجها في الاتفاقيات الائتلافية ما بين أقطاب حكومة الاحتلال في العام ٢٠٢٣م ومازال سموتريش يعمل جاهداً على تنفيذها في محاولة جادة لحسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية.

وأكد "شمس" أن "استهداف الاحتلال مدن شمال الضفة الغربية (جنين، طولكرم، طوباس) ومخيمات(جنين، طولكرم، نور شمس، الفارعة) وبلدات (برقين، قباطية، طمون، والبامون، وسيلة الحارثية) وغيرها من المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، وتهجير المواطنين وتدمير المباني السكنية والبنية التحية فيها، تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢-٨-١٩٤٩".

كما طالب مركز "شمس" القمة العربية التي ستعقد في القاهرة بعد أيام قليلة بترجمة المواقف العربية الأخيرة برفض التهجير القسري والتطهير العرقي إلى أفعال على أرض الواقع واتخاذ إجراءات ومواقف سياسية ودبلوماسية ضاغطة في مواجهة سياسات الاحتلال والهادفة إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وتصفية قضيته على حساب الدول العربية الشقيقة، وضرورة رفض كل أشكال التهجير وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة والوقوف عند مسؤولياتها الوطنية والتاريخية كدول داعمة ومؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

وفي نهاية بيانه الصحفي طالب مركز "شمس" مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف، والأمين العام للأمم المتحدة، والمقرر الخاص لحقوق الإنسان، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو، والمؤسسات الحكومية والغير حكومية، بالتحرك العاجل والسريع والضغط على حكومة الاحتلال وإلزامها بوقف جرائمها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلزامها بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في تحييد المدنيين والأعيان المدنية عن مواقع الاشتباك والعمليات العسكرية وتوفير مناطق آمنة لحمايتهم، ورفع الحصار والإغلاق المفروض على المخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية.

صحيفة القدس
الأربعاء
٢٠٢٥/٢/٢٦
ص٤